

وإذ يضع في اعتباره أن الجمعية العامة قررت ، في قرارها ١٠٣/٤٥ ، تكريس جلسة عامة في دورتها الخمسين ، في عام ١٩٩٥ ، لمسائل الشباب ،

وإذ يرى أن مشروع برنامج عمل للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب ومشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها هما موضوعان يتطلبان عناية ودراسة وتعاوناً من نوع خاص ،

وإذ يأخذ في اعتباره ، لهذه الغاية ، مداولات واقتراحات الندوة الدولية المعنية بإدماج الشباب في المجتمع ، التي عقدت في طليطلة ، إسبانيا ، في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠<sup>(٢٤)</sup> وغيرها من الاجتماعات الدولية ذات الصلة ،

١ - يقرر وجوب إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين يتولى ما يلي :

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات المستبانة في تنفيذ أهداف السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام :

(ب) إعداد مشروع جدول زمني لأنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب :

(ج) إعداد مشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، تراعى فيه برامج العمل الإقليمية الخاصة بالشباب :

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين ، مشروع الجدول الزمني لأنشطة الاحتفال ومشروع برنامج العمل العالمي للشباب المشار إليهما في الفقرتين الفرعيتين ١ (ب) و (ج) أعلاه ، ليناقشهما الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية .

الجلسة العامة ١٢

٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

١٢/١٩٩١ - استراتيجيات للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يعيد تأكيد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ،

وإذ يضع في اعتباره المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنشائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب<sup>(٢٥)</sup> ، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يشير إلى قراره ٥٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن البعد الاجتماعي للاستراتيجية الإنشائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنشائي الرابع ،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار تدهور الحالة الاجتماعية في العديد من البلدان النامية ، وخصوصاً أقلها نمواً ،

١ - يحيط علماً مع التقدير بعقد اجتماع فريق الخبراء المعني بالأثر الاجتماعي للبيئة الاقتصادية المرحلة على البلدان النامية : استراتيجيات للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية ، في يارفنيا ، فنلندا ، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ برعاية الأمم المتحدة وحكومة فنلندا معاً :

٢ - يؤيد وجهات النظر والاقتراحات الواردة في تقرير فريق الخبراء<sup>(٢٥)</sup> ، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات لنشره على نطاق واسع ، مع توجيه الانتباه بصفة خاصة إلى الاقتراحات والتوصيات الواردة فيه :

٣ - يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء إلى إعادة النظر في أهدافها وإجراءاتها التنفيذية في ضوء الاعتبارات والاقتراحات التي طرحها فريق الخبراء :

٤ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تعمل على إدماج الشواغل الاجتماعية إدماجاً كاملاً في جميع مشاريع وأنشطة التعاون الإنشائي :

٥ - يطلب أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء أن تعمل ، بروح من التعاون والتشارك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، على تعزيز التنمية المستمرة والقابلة للإدامة التي توفق بين النمو الاقتصادي ، وتحسين مستويات المعيشة ، والرعاية الاجتماعية ، وحماية البيئة ، والديمقراطية :

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظم أنشطة ، بما في ذلك بحوث إضافية ، بقصد استنباط المزيد من التدابير والتقنيات العملية لتحقيق هدي التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي :

٧ - يحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الأنشطة :

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٣، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية، تقريراً عن التقدم المحرز والعقبات المصادفة في تنفيذ غايات وأهداف التنمية الاجتماعية الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(١٣)</sup>، وعن التقدم المحرز في بلورة اقتراحات وتوصيات فريق الخبراء.

الجلسة العامة ١٢  
٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

١٣/١٩٩١ - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار لجنة التنمية الاجتماعية ٢/٣١ المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩<sup>(٢٦)</sup>،

وإذ يعترف بأهمية البحوث المتعلقة بالقضايا الاجتماعية في صوغ وتنفيذ السياسات الإنمائية، وإذ يضع في اعتباره المهام المسندة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والمساهمة الهامة التي يقدمها المعهد في ذلك المجال،

وإذ يعترف أيضاً بأن المعهد قد امتثل لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في السنوات الماضية، خصوصاً فيما يتعلق بدوره الحفّاز ودعمه للبحوث التي تضطلع بها هيئات البحوث الوطنية،

وإذ يشدد على ضرورة ضمان أن يكون للمعهد القدرة على تنفيذ برنامجه الشامل،

وإذ يضع في اعتباره النداء الذي وجهه مجلس المعهد إلى اللجنة في عدة مناسبات من أجل زيادة عدد البلدان المانحة،

وقد نظر في تقرير مجلس المعهد عن أنشطته خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠<sup>(٢٧)</sup>،

١ - يحيط علماً بتقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛

٢ - يعرب عن تقديره للحكومات التي تقدم دعماً مالياً إلى المعهد؛

٣ - يدعو الحكومات التي لم تقدم بعد مساهمات مالية إلى المعهد أن تفعل ذلك حسب قدرتها، كما يدعو الحكومات التي تقوم بدعم المعهد بالفعل أن تنظر في زيادة مساهماتها، على أن يجري ذلك في كلتا الحالتين بشكل منتظم أو على أساس كل مشروع على حدة؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الخدمات المالية وغيرها من الخدمات الإدارية إلى المعهد بما يتماشى مع مركزه الأصلي.

الجلسة العامة ١٢  
٣٠ أيار/مايو ١٩٩١

١٤/١٩٩١ - التحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ٨٢/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، وعينت لجنة التنمية الاجتماعية هيئة تحضيرية لتلك السنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة تنسيقية لها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، على أساس تقريره وبالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المهتمة بالموضوع، بإعداد مشروع برنامج للتحضير للسنة والاحتفال بها،

"وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٣٣/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي دعت فيه الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية وكذلك المنظمات الوطنية المهتمة بالموضوع إلى بذل قصارى جهدها في التحضير للسنة والاحتفال بها، وطلبت إلى الأمين العام أن يضع الصيغة النهائية لمشروع برنامج للتحضير للسنة والاحتفال بها وأن يقدمه لتتظر فيه لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها لعام ١٩٩١، ولتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين،

"وإدراكاً منها لوجود مفاهيم مختلفة للأسرة في مختلف النظم الاجتماعية - السياسية والثقافية،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح أن إعلان الجمعية العامة بالإجماع سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة أدى إلى زيادة الوعي بقضايا الأسرة وإبراز أهمية تلك القضايا في أوساط الحكومات والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير

(٢٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩، الملحق رقم ٧ (E/1989/25)، الفصل الأول، الفرع دال.  
(٢٧) E/CN.5/1991/6.